مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 12ع 01. 16/ 01/ 2023
ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة معسكر

Mechanisms for financing small and medium enterprises in Algeria
Field study of some enterprises in the city of Mascara

بوطبل عبدالقادر * Abdelkader Boutebal a.boutebal@univ-chlef.dz	علم الاجتماع	جامعة حسيبة بن بوعلي أولاد فارس- شلف الجزائر. مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر.
د. يخلف رفيقة Yekhlef Rafika r.ikhlef@univ-chlef.dz	علم الاجتماع	جامعة حسيبة بن بوعلي أولاد فارس- شلف الجزائر. مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر.

DOI : 10.46315/1714-012-001-027

الإرسال: 15/ 02/ 2021**القبول**: 2022/01/09 **النشر**: 2023/01/16

الملخص:

نغدو في هذه المقالة العلمية إلى شرح وتفسير ما سوف تندرج ضمنه مختلف أساليب واليات الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى منطقة معينة، من مفاهيم علمية أكاديمية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خاصة، إضافة إلى تحليل واقع ومال هذه المؤسسات في ظل تبيان آليات تمويل، على غرار التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كقدرة ونموذج مبتكر لحل ما سميا بعملية التوظيف المباشر وضمان مناصب شغل لدى الشباب إلى إنشاء مؤسسة قائمة بذاتها.

الكلمات المفتاحية: التمويل؛ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This scientific article aims to explain and interpret the various methods and mechanisms of support and finance for SMEs at the level of a given region, including academic scientific concepts of SMEs' role in the economic field and especially the social field. The study also aims to analyze the reality and finality of these enterprises while determining the funding mechanisms, as well as defining the National Agency of Youth Employment and Support as an innovative capacity and model for resolving the so-called direct employment process and ensuring youth employment positions for the establishment of a self-sustained enterprise.

Keywords: funding; National Agency of Youth Employment and Support (ANSEJ); SMEs.

* - الباحث المُرسل:a.boutebal@univ-chlef.dz

مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 12ع 01. 16/ 01/ 2023
ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

1- المقدمة:

تعتبر الجزائر من أهم الدول الداعمة لفكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستحداث وتجديد هياكل مؤسساتها في مختلف مجالات نشاطها متبعة عدة آليات وأساليب حديثة كاستراتيجيات هادفة للدفع بهذا المجال في المقدمة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني مع إزاحة العبء عن الدولة في عملية التوظيف وضمان مناصب شغل للشباب من مختلف شرائح المجتمع كخريجي الجامعات والمعاهد وغيرهم من أصحاب الحرف والمؤهلات. فلهذا تبنت الجزائر كغيرها من الدول استراتيجيات وأساليب جديدة كآليات الدعم والتمويل المستحدثة في عدة مجالات مختلفة الغرض منها الاستجابة لمتطلبات الشباب البطال وحاملين الشهادات بمختلف صيغها فكانت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM)،الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي اصبحت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) حاليا، وغيرها من الآليات بمثابة التهيئة لإستراتيجية جديدة أعطت نفس ثاني للاقتصاد المحلي، على غرار ابتكار أساليب واليات جديدة وفعالة للمضي نحو استراتيجيات محكمة ودقيقة تصب في بناء مجتمع مؤسساتي يتماشى ومختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لمجابهة مسار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية من جهة، وفرز مختلف الفئات الاجتماعية كل على حدي لتأطير السبل إلى إنشاء مشروع ناجح اقتصادية وفعال اجتماعية ورفيع المستوى ثقافيا يسمى بالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.

- الإشكالية:

تعتبر آليات الدعم والتمويل في الجزائر من أهم الأجهزة التي أوليت لها أهمية بالغة في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية، ومرافقة وإشراف من ناحية أخرى على هده المؤسسات من بداية الفكرة حتى بداية النشاط ومتابعة دورية مستمرة، حيث أنها تخص فئة الشباب البطالين التي لا عمل لهم ويحملون أفكار ومؤهلات لبناء مؤسسات مستقبلية تحميهم من خطر البطالة والمطالبة بمناصب شغل.

فكلمة حياط أو شومار في مجتمعنا تعني بطال لا قيمة له ولا فائدة منه ولا دور له، وهذا ما أفضى بهذه الفئة بالدخول في مغامرة العمل والاندماج في عالم الشغل بأي طريقة ما قصد التخلص من البطالة وضمان المستقبل، نهيك عن مناصب الشغل الذي قد توفرها هذه المؤسسات للغير.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

فالقفزة النوعية التي قامت بها الدولة في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخلق هيئات وأجهزة عملية لمواجهة ظاهرة البطالة بمختلف أنواعها تمثلت في اناد، لكناك، لونجام وغيرها من الأجهزة كما سيتم اعتماد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في هذه الدراسة كنموذج لدراسة هذه الآليات الخاصة بالدعم والتمويل لمعرفة مدى تكيف الشباب مع آليات الدعم الحديثة في الجزائر وهل كانت حل لمشاكل الشباب أو زادت من تفاقم الأزمة؟ حيث أصبحت الملاذ الوحيد لفئة الشباب البطال المحروم من مناصب الشغل، وهذا خاصة في الآونة الأخيرة إذا حددت كفترة حرجت كانت منذ سنة 2010 إلى 2015 يعني الفترة الصعبة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية خاصة كارتفاع الأسعار وقلة مناصب الشغل، كثرة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين بدون عمل على غرار عدة تراكمات اجتماعية التي كانت كمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وأدت إلي عدة تظاهرات وثورات شعبية تطالب الدولة بإيجاد حلول فورية، ففتح المجال كامتصاص لغضب الشعب خاصة فئة الشباب بإعطاء امتيازات لم تكن موجودة من قبل من قبل في جل هذه الأجهزة، كارتفاع نسبة القروض الممنوحة إلى أعلى مستوى، نهيك عن التسهيلات الجبائية لدى مصالح الضرائب، رفع التجميد عن جميع النشاطات في مختلف المجالات والميادين، مما أدى إلى ارتفاع رهيب في عدد هذه المؤسسات مع تشابه النشاطات، قبول جميع الأفكار بدون دراسة، عدم التنسيق هذه الوكالات مع بعضها البعض مما تسبب في خلق أزمة أخرى لازالت لحد الآن عالقة.

فهل نجحت هذه الآليات حقا في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة صحيحة تفي بالغرض المنشود؟

هل اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حينها آلية من آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ذريعة لحل المشاكل الاجتماعية آنذاك؟

وهل حققت طموحات المستفيدون منها؟ مما يفضي بنا إلى عدة تساؤلات أخرى

هل خفضت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من نسبة البطالة بتوفير مناصب شعل؟

ما سبب فشل جل المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟

هل كانت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب برنامجا اقتصاديا واجتماعيا اصح أم لعبة سياسية غطت عن مساوئ وفشل الحكومة آنذاك؟

الفرضيات:

وللإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا بعض الفرضيات التي أدت بنا إلى دراسة معمقة حول الموضوع منها:

1- اللجوء إلى آليات الدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغة حديثة يعتبر حل مؤقت فحسب.

2- إدماج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كفاعل اجتماعي من طرف الدولة لحل بعض المشاكل الاجتماعية العالقة آنذاك.

3- فشل جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعدم دراسة هذه المشاريع قبل تنفيذها على أرض الواقع.

4- السماح لكافة فئات الشباب بالاستفادة من برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكثرتها، بالإضافة لعدم دراسة السوق، عدم المتابعة والرقابة من الوكالة وغيرها من الأسباب التي لا تعد ولا تحصى أدت إلى ضيق سوق الشغل المحلي وفشل البعض.

5- إخضاع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجل آليات الدعم والتمويل آنذاك إلى إستراتيجية سياسية أكثر منها اقتصادية.

أهمية الدراسة:

إن الإصلاحات والتحولات التي مرت بها الجزائر على مستواها الاقتصادي والاجتماعي واستمرارية بعض المشاكل والنكسات الاقتصادية كالبطالة وضمان مناصب شغل خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد، أدى بنا للاهتمام بدراسة هذا الموضوع من الناحية السوسيولوجية أو السوسيو اقتصادية، كما أن سياسة التشغيل في الجزائر من أهم ما جذب شغفنا البحثي فاخترنا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANADE) حاليا، كآلية دعم وتمويل كونها اعتبرت إستراتيجية من استراتيجيات التشغيل في الجزائر، بالإضافة إلى ما يلاحظ حاليا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادة من دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من فشل وإفلاس وبعض الظواهر كبيع العتاد وهروب أصحاب المؤسسات الفاشلة خوفا من المحاكمة والزج بهم في السجون، كذلك لمعرفة أسباب هذه الظواهر ولماذا أخذت هذا الاتجاه السلبي ونسبة فشلها الكبيرة التي فاقت 90 بالمائة حسب الإحصائيات، وكان عدم التفاتة الباحثين لهذا الموضوع ودراسته من الناحية السوسيولوجية كون كل الدراسات تقريبا كانت من الناحية الاقتصادية ومعدل المردودية

وغيرها كأحد أسباب الأهمية البالغة لهذا الموضوع، ثم محاولة تشكيل رصيد علمي يساهم في إثراء الموضوع من الناحية السوسيولوجية.

الدراسات السابقة:

باعتبار أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة كبيرة وهامة لدي الباحثين في الاقتصاد الوطني، فقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات والأبحاث التي اختلفت في معالجتها لجوانب التمويل واليات الدعم وطرق التسيير وغيرها من الجوانب الهامة في هذا الموضوع، فنأخذ بعين الاعتبار بعض الدراسات القريبة من دراستنا من حيث المتغيرات ومنهجية البحث لتفادي التكرار ودراسة الموضوع من ناحية واحدة، منها ما يلي:

- دراسة العايب ياسين، رسالة دكتوراه بعنوان " إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2010-2011 " توصلت هذه الدراسة إلى أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في ضعف الخصائص المتعلقة بالمؤسسة الصغير والمتوسطة فحسب بل ترجع نسبة كبيرة منها إلى سياسة التمويل المعتمدة في الجزائر أين نجد أهم مصدر للتمويل الخارجي يرتكز على البنوك العمومية والدعم المشترك بينها وبين هيئات دعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والى جانب خصوصياتها المالية اتجاه النظرية المالية الحديثة فان لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل لذا عمدت الجهات المسؤولة عنها بمحاولة التخفيف من حدة المشاكل والمعيقات التي تحد من إنشائها وتنميتها واستمراريتها على المدى الطويل، ولقد جاءت هذه الدراسة مخالفة للدراسة المتناولة نوعا ما من عدة جوانب مختلفة.

- دراسة عقبة نصيرة، رسالة دكتوراه بعنوان " فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2014-2015 " أهم ما توصلت إليه الباحثة أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية فقط بالدعم المالي، وان علاقتها بالبنك مجرد علاقة إدارية بحتة تتمثل في المدين والدائن وأي تأخير أو امتناع عن الدفع تتحول العلاقة الى نزاع، واغلب المؤسسات ترغب في التوسيع لكن لا تتوجه للبنوك بسبب ثقل الإجراءات رغم الضرورة الملحة للتمويل، ولا تعمل البنوك الجزائرية على تقديم منتجات مالية تتناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة قريشي يوسف، أطروحة دكتوراه بعنوان " سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2005 ".

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

تناولت هذه الدراسة الأسس النظرية لبناء الهياكل المالية من خلال عدة نظريات ونماذج، وقامت بدراسة مختلف العوائق التي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتجاوز الإشكالية التالية لهذه المؤسسات، وهي تهدف إلى تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي من خلال الوقوف على أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها، ومحاولة إبراز السمات العامة فيما يتعلق بسياسة التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقارنتها مع نظيراتها في البيئات الاقتصادية الأخرى، ودراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل بالوقوف على طبيعة سياسة التمويل التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- المنهج وطرق معالجة البحث:

منهجيا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك حسب طبيعة دراستنا للموضوع في تحليل بعض الإحصائيات والمعطيات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ووصف الظروف والمراحل التي مر بها الشباب المستفيد منها قبل وبعد وكذلك معرفة واقع الظروف المعاشة لأصحاب هذه المؤسسات، ومعرفة كل الأبعاد التي تتحكم في الموضوع كظاهرة اجتماعية تفاقمت مع الوقت سلبيا من ناحية، ومن ناحية أخرى معرفة جميع أسباب القبول أو العزوف عن الاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وأسباب الفشل والتخلي عن المشروع، وهذا عن طريق تحليل المقابلات التي أقمناها مع بعض المبحوثين، حيث تم اعتماد المقابلة كأداة لجمع البيانات ثم تحليلها والخروج بمجموعة نتائج، حيث تم تقسيم المقابلة إلى ثلاث محاور أساسية، كان المحور الأول عبارة عن المحور الخاص بالبيانات الشخصية للمبحوثين المتمثل في الجنس، السن، مكان الإقامة والحالة الاجتماعية، أما المحور الثاني فتمثل في مجموعة من الأسئلة حول طريقة التمويل وكيفية الاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومدي فاعليتها، والقطاع الخاص بالنشاط وعدد العمال أما أخر محور فكان عبارة عن أسئلة مفتوحة على شكل حوار متبادل النقاش تضمن مدي نجاح المشروع أو فشله والأسباب التي كانت وراء إما النجاح أو الفشل الذي جل المبحوثين كان مسيرهم.

كما كانت الملاحظة العلمية في مواقع الدراسة مصدر إلهامنا حول اكتشاف أكثر من متغير حول الموضوع زاد من اهتمامنا للغوص أكثر في مجال دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المؤسسات المستفيدة من آليات الدعم المعروفة

عينة الدراسة: تمثلة العينة المدروسة في 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بإقليم ولاية معسكر، حيث تنشط هذه المؤسسات بمختلف المجالات الاقتصادية، ومماثلة لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مختلف أرجاء القطر الوطني، علما أن المتغيرات البيئية التي تزاول فيها هذه المؤسسات نشاطها لا تختلف عن باقي المؤسسات الأخرى، حتى المشاكل والمعيقات مماثلة تقريبا.

مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: لقد وقع الاختيار على مجموعة من المؤسسات لم يزيد عددها عن العشرين مؤسسة بولاية معسكر في مختلف القطاعات لفترة معينة حددت ما بين 2010 إلى 2015.

- المجال الزماني: ويتمثل في الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة من 2020/09/07 إلى 2020/12/05.

تحديد مفاهيم الدراسة:

التمويل:

ليس هناك من شك أن جميع المشاريع الصناعية بمختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترة حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية.

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية، لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنه" :نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي". (العساف، واخ، 2012،297)

أو يقصد به توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن تعدد مصادره سواء التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي، أي يخصص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال.

أو هو عملية تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط وبداية العمل، والقدرة على إمداد تلك المؤسسات بالأموال اللازمة للقيام بالنشاط. (العساف، واخ، 2012، 299)

كما يعني توفير المبالغ النقدية لدفع أو تطوير مشروع أو مؤسسة خاصة أو عامة وباعتبار أن التمويل هو الحصول على الأموال لغرض استخدامها للتشغيل أو التطوير، حيث تركز الوظيفة

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال من عدة مصادر متاحة من خلال دراسة تكلفة الفرصة البديلة. (طلحي، س، 2007، 45)

فمن خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريفا إجرائيا أو ما قد يلاحظ حول التمويل أو آليات التمويل والدعم على أنها المصدر أو الوسيلة التي يمكن الاعتماد عليها في رصد وإنشاء مؤسسة ما صغيرة أو متوسطة ويخص رؤوس الأموال من الناحية المادية والموارد البشرية من الناحية المعنوية، فلا تقوم المؤسسة بالتمويل المالي فقط بل تحتاج إلى عدة مصادر مختلفة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها، لذا فان إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى أمرا خاضعا للعوامل البيئية التي نشأت فيها من جميع النواحي اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها.

إلا أن هذا لا ينفي أو يمنع من وجود العديد من المحاولات لإعطاء تعاريف حول هذه المؤسسات، ومن بين التعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

تعاريف مختلفة لعدة مدارس عالمية:

تعريف الكنفيديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا: تعد تلك المؤسسات التي يتولى فيها القيادة صاحبها شخصيا ويباشر المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.

كما يعرفها قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بأنها كل نشاط لفرد أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون مشروع ذو استقلالية مالية وإدارية لا يفوق عدد عمالها المائة عامل. (خبانة، ع، 2013، 13)

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حسب قانون المنشاة الصغيرة سنة 1953 فهي ذات ملكية وإدارة مستقلة لا تخضع لسيطرة مؤسسة كبرى من حيث مجال النشاط استنادا على معيار حجم المبيعات ومعيار العمالة، وتعتبر كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل مؤسسة صغيرة أو متوسطة. (رحموني، ا، 2011، 20)

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد عرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 (Basic law small and medium enterprise)، والذي تم تعديله سنة 1999 وهو بمثابة الدستور الذي وضع للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة.(حيفي،2019، 65)، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان النواة الأساسية والقاعدة الرئيسية لنمو وقوة الاقتصاد، ولقد

عرفت على أنها المؤسسات التي لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني.

(خوني، حساني، 29،2008)

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المشرع الجزائري:

والجزائر كغيرها من دول العالم عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار العمالة ورأس المال، الصادر في الجريدة الرسمية حسب المادة الرابعة على أنها تلك المؤسسات التي تنتج سلع وخدمات عدد عمالها من 1 إلى 250 عامل ولا يفوق رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100 و500 مليون دينار. (عيسى، أ،2009، 274)

إن اختلاف هذه التعاريف وتمايزها يدل على عمق ومدى قوة المصطلح واخذ مكانة أوسع لدى معظم الباحثين والمختصين في هذا المجال، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عند الياباني ليست نفسها عند الأمريكي أو الأوروبي أو الجزائري، لذا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا نتاج للبيئة والمحيط التي جدت وانشات فيه فيمكن تعريفها على أنها المؤسسة ذات الطابع الشخصي المستقلة إداريا وماليا وتسييريا، غير خاضعة لسيطرة أو تحكم مؤسسات أخرى، ما إذا أردنا إعطائها تعريفا إجرائيا حسب الواقع الجزائري على غرار الدراسات السابقة والدراسة الحالية وخاصة المستفيدة من دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فيمكن القول أنها المؤسسات ذات الملكية الخاصة خاضعة لتسيير صاحبها لا يتجاوز عدد عمالها العشرين عاملا، لا يفوق رأسمالها العشر ملاين دينار جزائري تنشط في مختلف المجالات الصناعية، الفلاحية والخدماتية .

آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJبموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة.

وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحدد مقر الوكالة بالجزائر العاصمة، ويمكن نقله لأي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي. (جريدة رسمية،1996، 12)

وهي هيئة عامة ذات طبيعة محددة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت إشراف وزير التشغيل، هي المسؤولة في إطار مهمتها لإنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع والخدمات، وتقديم المشورة ومرافقة الشباب المبادرين في إطار التنفيذ من مشاريعهم الاستثمارية.

شروط الأهلية:

- يكون بين 19 و35 سنة عندما يولد الاستثمار، ما لا يقل عن ثلاث وظائف دائمة
- الحصول على شهادة أو مؤهل مهني.
- تعبئة مساهمة شخصية في شكل الأموال الخاصة.
- عدم التواجد في العمل المدفوع الأجر عند إدخال استمارة التسجيل للحصول على المساعدة.
- أن يكون مسجل في خدمات وكالة التوظيف الوطنية كشباب للعمالة العاطلين عن العمل

مقدار الاستثمار:

أقصى مبلغ للاستثمار هو عشرة ملاين دينار (10.000.000دج). (و.و.ن، بدون،7)

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJسابقا):

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلفا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهي مؤسسة حكومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت إشراف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتج للسلع والخدمات، ولهذه الوكالة 51 فرع موزع في جميع ولايات الوطن. (معيزي، وبوداح، 2021، 600)

الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في جويلية1994 ، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94 1/ المؤرخ

في 11 ماي 1994 م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية

لأغراض اقتصادية، يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة.، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ قرض ثلاثي بين (الشخص، ACCN والب) ، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع، وقد لوحظ أن مهمة هذا الجهاز في مجال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت جزئية وليست مستهدفة، فجاءت تعديلات جديدة في جانفي 2004 ، عملت الجهات المعنية من خلالها على ترقية أكبر لهذا

الجهاز فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة.(اوبختي، وبوجنان، 2020، 367-386).

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

استحدثت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14 - 04 مؤرخ في29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة2004 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. وقد جاء ضمن هذا المرسوم أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي هيئة ذات طابع خاص يقع مقرها بالجزائر العاصمة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى الإشراف عليها ومتابعة مجمل نشاطاتها الوزير المكلف بالتشغيل، لقد كانت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عند نشأتها سنة 2004 تحت وصاية وزارة التشغيل التي كانت ملحقة بالتضامن الاجتماعي، إلا أنه وفي سنة 2008 وبعد ضم قطاع التشغيل إلى قطاع العمل والضمان الاجتماعي وجعل قطاع التضامن الوطني تابع لقضايا الأسرة والجالية الجزائرية با لخارج، احتفظت وزارة التضامن الوطني بوصاية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استنادا للمرسوم الرئاسي رقم09 – 08 المؤرخ في 27 جانفي، 2008 وحل بذلك وزير التشغيل في كافة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بهذا الشأن.

توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خدمات مالية تتماشى مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي، والمتمثلين في الأشخاص البطالين أو ذو الدخل غير المستقر .تتمثل هذه المساعدات في:

-قرض بدون فائدة لا يتعدى 30.000 دج موجه لشراء المواد الأولية.

-قرض بنكي مصغر للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 50.000 دج إلى 40.000 دج مع نسبة فوائد منخفضة تقدر ب 80 بالمائة إلى 90 بالمائة، وقد أعدت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحصائيات موقوفة إلى غاية 2019 بينت من خلالها عدد مناصب الشغل المستحدثة وعدد الأشخاص المستفيدين من ا لخدمات المالية التي تقدمها وبيان نوعية هذه الخدمات. (بلملياني، ا، 2020، 2-3)

3- النتائج:

تفريغ المقابلات من خلال الجدول التالي:

مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 12ع 01. 16/ 01/ 2023
ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

الجدول رقم: 01 جدول البيانات الشخصية للمبحوثين

رقم المقابلة	الجنس	السن	المؤهل	المشروع	مجال النشاط	سنة البداية
01	ذكر	25	رخصة سياقة	مؤسسة كراء السيارات	خدماتي	2011
02	ذكر	27	شاهدة تكوين مهني	لحام	إنتاجي	2012
03	ذكر	31	شهادة تكوين مهني	قاعة حلاقة متعددة الخدمات	خدماتي	2015
04	ذكر	36	رخصة سياقة	مؤسسة سيارات الاجرة	خدماتي	2014
05	أنثى	29	شهادة تكوين مهني	ورشة خياطة	إنتاجي	2012
06	أنثى	25	شهادة تكوين مهني	محل تنظيف الملابس	خدماتي	2013
07	ذكر	22	شهادة عمل	قصابة	إنتاجي	2011
08	ذكر	30	شهادة عمل	مخبزة وحلويات	إنتاجي	2013
09	ذكر	24	شهادة عمل	مؤسسة اعادة تدوير البلاستيك	إنتاجي	2014
10	ذكر	33	شهادة عمل	مؤسسة تعليب كل انواع الحبوب	إنتاجي	2014
11	ذكر	30	رخصة سياقة	مؤسسة كراء السيارات	خدماتي	2012
12	ذكر	29	شهادة تكوين مهني	مؤسسة صنع وتحويل الصابون	إنتاجي	2011
13	ذكر	29	رخصة سياقة	مؤسسة سيارات الاجرة	خدماتي	2015
14	ذكر	33	شهادة تكوين	قاعة متعددة الرياضات	خدماتي	2015
15	ذكر	34	شهادة تكوين	مؤسسة تربية البقر وانتاج الحليب ومشتقاته	إنتاجي	2014
16	ذكر	21	شهادة تكوين	مطبعة	إنتاجي	2012

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصريحات المبحوثين

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

يلاحظ من خلال الجدول أن جل المبحوثين لا يقل سنهم عن 20سنة ولا يزيد عن 35 سنة، هذا دليل على أن هذه الملاحظة العمرية هي المرحلة التي تكون فيها هذه الفئة من الشباب بحاجة إلى الشغل، بحاجة لبناء مستقبل تهيئة ظروف معيشية ملائمة، وغيرها من الاحتياجات التي يتطلبها أي شاب في هذا العمر، كذلك تبين أن معظم النشاطات محدودية المهنة لا يمكن الابتكار فيها أو الزيادة في التوسعة بحاجة كبيرة، وحتى المؤهلات هي عبارة عن شهادات إما تكوين مهني أو شهادة عمل لا يمكن لها أن تكون العمل الوحيد للولوج في عالم الشغل بطريقة غير مضمونة مسبقا، بغض النظر عن تاريخ بداية النشاط الذي كان تقريبا متقارب منذ 2011 حتى 2015، وهي المرحلة التي زادت فيها نسبة البطالة في الجزائر وبدا ظهور علامات الغضب في الشارع الجزائري وانتفاضة جل شرائح المجتمع مطالبين بالتغيير وتسوية الأوضاع، مما أدى بالدولة منح امتيازات جديدة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للحد من تفاقم المشاكل وامتصاص الغضب الشعبي الذي كان قد يؤدي إلي ما لا يحمد عقباه، هذا مما أدي بالتوافد الكبير على جل فروع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كامل أنحاء الترتب الوطني، وزاد في ارتفاع نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المرحلة بدون أي ترشيد ودراسة سابقة في مختلف المجالات و الميادين.

4- مناقشة النتائج:

تحليل المقابلات:

المحور الأول كان خاص بمدى معرفة البيئة والمحيط الذي يعيش فيه المبحوث من ناحية الحالة العائلية والمعيشية أي تدني المستوى المعيشي للفرد هل له دخل في التوجه نحو الدخول في مغامرة الشغل كما سماه المبحوثين لأنها غير مضمونة كما يقال بالنسبة لهم، كذلك دور العائلة أي الأولياء والإخوة والأقارب، على غرار السن والجنس والمستوى التعليمي، فمن كل هذا تبين أن اختيار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتوجه نحو هذا الطريق هو عبارة عن تراكمات اجتماعية زادت مع الوقت في تضيق المسار المعيشي، يعني اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذه المرحلة هي المفر الوحيد الذي قد يلجا إليه الشباب لبدأ حياة جديدة وبناء مستقبل مضمون.

أما المحور الثاني فقد كان الواقع المر الذي تصادم به المبحوثين بعد الدخول في دوامة لا يمكن التراجع فيها وهي إما النجاح أو الفشل، فتصريحات المبحوثين وردت فعلهم عن بعض الأسئلة دلت على أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حد ذاته مشروع فاشل فإعطاء تمويل بدون مراقبة ودراسة معمقة يمكن أن يحدث كارثة، كما هو مطالب به الآن مسح الديون وإعادة الجدولة وغيرها فأين الحل؟ فهذا ما قاله المبحوثين: " أين الحل كنا شباب بطالين وهانيين وأصبحنا الآن بطالين ومديونين " فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن كل المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فشلة فلماذا؟

أما أخر محور فكان عبارة عن حلقات نقاشة مع المبحوثين الذين افرغوا ما لديهم من مشاكل ومعيقات حول مشاريعهم منها مطالبة البنوك الدورية لتسديد الديون، قضايا عالقة في المحاكم قد تجز بأصحابها إلى السجون، العتاد الذي أصبح عبارة عن خردة لا تصلح لشيء، مصالح الضرائب التي أصبحت تطالبهم بدفع مستحقاته، وغيرها من الأمور والمشاكل العالقة التي قد لا تحل إلا بطريقة واحدة وهي مسح الديون والتي أصبحت حلم كل فرد استفاد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودخل بوابة القلق وعدم الاستقرار، هذا ما يستدعي إلى إعادة النظر في الإستراتيجية التي أعدتها الدولة لمحاربة البطالة والقضاء على المطالبة بالتشغيل المباشر في الآونة الأخيرة، وإعادة البرمجة في مختلف آليات الدعم والتمويل التي أعدتها الدولة لمحاربة هذه الظواهر الاجتماعية.

كما تم تفنيد كل الفرضيات المطروحة في الدراسة على أساس واقعي استوجب الحرص على مدي فهم واستعاب الجانب النظري وإسقاطه على ما حدد في الدراسة الميدانية وفق معايير منهجية أدت بنا إلى استنتاجات واقعية تقوم على ضرورة تقيم الوضع الحالي لهذه الآليات وإعادة النظر فيها، وهذا ما يمكن أخذه بعين الاعتبار على أن مختلف الآليات المستحدثة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا استراتيجيات تبنتها الدولة للظفر بمجهودات الشباب وإبعاده كل البعد عن الحقيقة الاجتماعية في مجتمع لا يعي مدى ضرورة خلق وإبداع طرق وأساليب تتماشى والظروف الراهنة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا على غرار تفنيد الفرضيات أو رفضها من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة، حيث اعتبرت الفرضية الأولى محققة كون أن كل أفراد العينة التي تبنوا هذا البرنامج معتمدين على آليات الدعم والتمويل من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كان مجرد حل مؤقت لمدة معينة لم تتجاوز على الأكثر خمس سنوات باعتبار جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إما آلت للفشل أو الإفلاس في وقت وجيز.

أما بالنسبة للفرضية الثانية فقد كانت محض الحقيقة الواقعية المرة التي عايشها المجتمع الجزائري في تلك الفترة عامة والمجتمع المعسكري خاصة، إذ أتاحت الدولة للشباب فرص استثمار وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بغية التخلص من حدة المشاكل الاجتماعية والظروف الصعبة آنذاك على خلفية التوترات السياسية والاقتصادية في مختلف الدول العربية من بينها ظهور ما سمي بالربيع العربي الذي تتالت الأحداث والثورات والمظاهرات الشعبية إبانه، فكان الحل الوحيد حيال ذلك هو اللجوء إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فتح المجال لفئة الشباب في جميع القطاعات مع جملة من الإغراءات لا تفوت في تلك الفترة العصيبة وقلة الشغل وتفاقم المشاكل الاجتماعية لفئة مغلوبة على أمرها ليس بيدها حل غير أنها قبلت بكل هذه التسهيلات واخذ قروض بسهولة لتخفيف من حدة المشاكل آنذاك إلا أنها أصبحت هي المشكل الآن.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

كما تحققت كذلك الفرضية الثالثة الذي أكدت على فشل جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعدم دراسة هذه المشاريع دراسة واقعية من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خاصة، مع مراعاة الفروق البيئية المحيطة بكل منطقة وكل مشروع، هذا ما أدى لكثرة المشاريع وتشابهها في منطقة واحدة بدون دراسة جدوى واقعية لكل مشروع مؤسسة صغير أو متوسطة وإفلاس جلها أو التخلي عنها أو بيع العتاد مما أدي لتعرض أصحابها للمتابعة القضائية من طرف البنوك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفرض أحكام قضائية وغرامات مالية زادت من تعقد الأمور لتصبح هذه المؤسسات متابعة قضائيا ومديونة غير قادرة على الاستمرار.

بالإضافة إلى السماح لجميع فئة الشباب الاستفادة من برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتعدد نفس النشاطات أدي لضيق سوق الشغل المحلي مع إفلاس عدة مؤسسات لعدم توفقها في العمل في السوق المحلي مما زاد من تعثرها الواحدة تلوي الأخرى، وقد تم تفنيد هذه الفرضية حسب النتائج المطلع عليها كباقي الفرضيات السابقة.

اما في الاخير فقد اعتماد صحة الفرضية كان نتاج للسياسة المعتمدة في تلك الفترة من طرف الدولة كاستراتيجية سياسية أكثر منها اقتصادية لغرض مص الغضب الاجتماعي واعطاء نفس جديد للمناخ السياسي والاقتصادي في تلك الفترة الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، ولهذا اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وباقي الاليات كعملة ذات وجهين خدمة الجانب السياسي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعية من جهة اخرى.

5- خاتمة عامة:

كخاتمة لهذه الدراسة يمكن مقاربتها على النحو السوسيولوجي لمدى معرفة مختلف الأسباب والمظاهر التي أدت لتبني هذه الآليات بمختلف صيغها من طرف الهيئات المعنية كإستراتيجيات سياسية، اقتصادية واجتماعية في أن واحد، والنهوض بقطاع معين سمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما أدى باليات الدعم والتمويل التي اعتمدتها مختلف شرائح الشباب لخلق هذا النوع من المؤسسات إلى الخروج عن نطاق عملها المسطر وأصبحت السبيل الوحيد لهذه الفئة للخروج من مشاكل الحياة الاجتماعية، وهذا ما انعكس على إستراتيجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية من آليات التمويل والدعم من حيث فشل أو نجاح المؤسسة على المدى الطويل بالرغم من كل التعديلات التصحيحات الطارئة عليها والحكم على معظم المؤسسات بالفشل والإفلاس التام والخروج عن السيطرة، مما تحولت هذه الآليات إلى سبب واضح في خلق أزمة جديدة لم تكن في الحسبان، وتحول الشباب من شخص بطال إلى شخص بطال ومدان في نفس الوقت.

****

الكتب:

احمد رحموني. (2011). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري (الإصدار ط1). المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.

احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان. (2012). الاصول العلمية والعملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الإصدار ط1). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

خبانة عبدالله. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة. الازريطة، الاسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، الجزائر: دار الجامعة الجديدة.

دريد كامل ال شبيب. (2010). ادارة مالية الشركات المتقدمة (الإصدار الطبعة العربية). عمان، الاردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.

رابح خوني، رقية حسان. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها (الإصدار ط1). القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

المقالات:

شريف غياط، محمود بوقموم. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (العدد الاول)، 133.

مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة. (2017). البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة .

ايت عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: افاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. (العدد 6). 274. جامعة تيارت. الجزائر.

اوبختي نصيرة، بوجنان توفيق. (2020). دور المرافقة المقاولاتية في انشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر: دراسة الصندوق الوطني لتامين عن البطالة(CNAN) لولاية تلمسان. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال. (العدد 03). جامعة حسيبة بن بوعلي شلف.

بلمليياني اسماء، (2020). المرافقة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. المجلة نظرة على القانون الاجتماعي. (العدد 01). 29-41. جامعة وهران 2 محمد بن احمد.

فارس معيزي، عبد الجليل بوداح. (2021). دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر. مجلة الاشتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. (العدد 02). جامعة تامنغست. الجزائر

الرسائل الجامعية:

سماح طلحي.(2007). قرض الايجار واشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مناجمنت المؤسسة. المركز الجامعي العلابي بن مهيدي: ام البواقي.

حيفي امينة. (2019). اشكالية تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة بين النظية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد ابن باديس. مستغانم.

الجريدة الرسمية:

المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الجريدة الرسمية. العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

الوكالة الوطنية للنفايات. دليلي انشاء مؤسسة.